كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Dr.IbtsimHmood Mohammed

University of Tikrit
Faculty of Education for Human Sciences
Department of History

The system of governance and administration in the Ottoman Empire (The Sultan, the great Sadr, Sheikh Islam)

nazam alhukm wal'iidarat fi aldawlat aleithmaniat watathirih ealaa shakl aldawlat walmujtamae

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jan 2018
Accepted 15 Mar 2018
Available online

A B S T R A C T

The Ottoman Empire was founded on the outskirts of the rest of the Byzantine state and it was a European state before it became an Asian state. Therefore, the state did not have one system at all, so that the one regime in Anatolia was different in both the Balkans and the Arab world. The Ottoman regime had special features that appeared to be linked to the geographical location of the state at the beginning of its era, including some special features of the Byzantine system and the Ottoman system. Since the country is surrounded by a state of general disorder, the Ottoman Empire has tended to expand as the best means of defense and hence the declaration of sultans

The supreme leader of the Ottoman Empire was the Sultan, the first influential political and military force known as Khankar. He was known as Bad Shah and the supreme ruler. The Sultan had absolute powers. He was the head of state, the supreme commander of the Ottoman forces, .

• The Sultan has known several titles including the great Sultan, the Sultan of the world, the time of the rotor, the ruler of the public, the ruler of the quarter of the world, the Sultan of the sultans of the world, the blessed king of time, the blessed blessed king, The Sultan of high ignorance, the shadow of God, the traces of infidelity and tyranny, Naseb Brigade Shara in the horizons, spread the carpet of compassion in the worlds at all, and hands hands overflowing blessings, hero of the Koran

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.9.2018.07

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية وتأثيره على بنية الدولة والمجتمع

ا.م.د.ابتسام حمود محمد
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

الخلاصة

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وإنها كانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية، ولهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة ، بحيث إن نظام الحكم الواحد في الاناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي اخذ به السلاجقة وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات ،إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح يبدو إنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها ،بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح خاصة النظام البيزنطي ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام ،فأن الدولة العثمانية اتجهت الى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب بصفة مستمرة وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية .

الملخص :

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وإنها كانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية، ولهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة ، بحيث إن نظام الحكم الواحد في الاناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي اخذ به السلاجقة وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات ،إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح يبدو إنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها ،بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح خاصة النظام البيزنطي ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام ،فأن الدولة العثمانية اتجهت الى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب بصفة مستمرة وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية .

تميزت الدولة العثمانية بعدة خصائص من أهمها ،أنها كانت دولة عسكرية ، لأن العثمانيين كانوا مدربين للحرب طائعين للسلاطين ونظر إلى الحرب بأنها واجبه الأول واستأثر الجيش بالمكانة الأولى من عناية السلاطين وجعلت الدولة للجيش وظيفتان هما الحرب والحكم ، وشغل العسكريون المناصب العسكرية والمسؤوليات الحكومية في الدولة .

كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو (السلطان) وهو القوة المؤثرة الأولى سياسيًّا وعسكريًّا وقد عرف بلقب خنكار ،أي صاحب الحظ السعيد، كما عرف بلقب باد شاه ويعني الحاكم الأعلى ،كان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية ورئيس الهيئة الحاكمة.

عرف السلطان بعدة ألقاب منها السلطان الأعظم ،سلطان العالم ،فلك الزمان الدوار ، مدبر أمور الجمهور ،حاكم ربع المعمورة ،سلطان سلاطين العالم ،خاقان خواقين الزمان ،الملك المبارك الميمون ،ذو الحظ السعيد المؤيد والمظفر ذو الخدم والحشم المتلألئ المضيء، ملجأ السلاطين ،السلطان عالي الجاه ،ظل الله ،ماحي آثار الكفر والطغيان ،ناصب لواء الشرع في الآفاق ، باسط بساط الرأفة في العالمين على الإطلاق ،ولي الأيادي مفيض النعم ، بطل القروم ، خلاصة الطاف رب العالمين، معز الدنيا والدين ،غياث الإسلام والمسلمين، لم يكن هناك قانون ثابت وقواعد شرعية لتحديد مبدأ وراثة العرش ، فقط كان يشترط في السلطان الجديد أن يكون أحد الأمراء الذين ينتمون إلى الأسرة العثمانية الحاكمة دماً ونسباً، وكان من حق السلطان الحاكم أن يختار من يكون بعده سلطاناً من بين إخوته، وأبنائه دون أن يتقيد بأكبرهم عمراً، وإن هذه الحرية في اختيار ولي العهد كانت هي المنفذ الرئيس الذي نفذت من خلاله المؤامرات ضد الأمراء.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ السراج المنير الذي أرسله الله رحمة للعالمين وعلى آله وصحابته الذين نصروه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نشأت الدولة العثمانية على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وإنها كانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية ولهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث إن نظام الحكم الواحد في الاناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام السلجوقي الذي اخذ به السلاجقة وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات ،إلا أن النظام العثماني كانت له الملامح الخاصة والتي فيما يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها ، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح خاصة النظام البيزنطي ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام ، فأن الدولة العثمانية اتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع ، ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب بصفة مستمرة وقد ترتب على هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية .

تميزت الدولة العثمانية بعدة خصائص من أهمها ،أنها كانت دولة عسكرية، لأن العثمانيين كانوا مدربين للحرب وطائعين للسلاطين لذلك كانت نظرتهم الى الحرب بأنها واجبهم الأول كما استأثر الجيش بالمكانة الأولى من عناية السلاطين وجعلت الدولة للجيش وظيفتين هما الحرب والحكم، وشغل العسكريون المناصب العسكرية والمسؤوليات الحكومية في الدولة .

كما تميزت بأنها إقطاعية من نوع خاص فقد تمثل طابعه الإقطاعي في نظامين نظام الإقطاع العسكري من ناحية ونظام الالتزام من ناحية أخرى ،وطبقا للنظام الإقطاعي العسكري كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها فضلا عن ذلك فان الدولة العثمانية دولة دينية لأنه كان للهيئة الإسلامية وضع معترف به في الدولة وهو وان كان اعلى مرتبة من وضع الأرقاء والعبيد إلا انه كان لهذه الهيئة مركز مرموق على كل حال .

السلطان:

كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو (السلطان) وهو القوة المؤثرة الأولى سياسيا وعسكريا وقد عرف بلقب خنكار ،أي صاحب الحظ السعيد،كما عرف بلقب باد شاه ويعني الحاكم الأعلى ،كان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية ورئيس الهيئة الحاكمة (القولار) وهم عبيد أفراد الهيئة الحاكمة في الدولة من المسيحيين الصغار، وفي ذلك الوقت رئيس الهيئة الإسلامية الحاكمة ، فكانت أهم واكبر هيئتين على الإطلاق في الدولة

تلتقيان في شخص السلطان وكان يعد الحامي والمنفذ للشريعة الإسلامية والمدافع عن العقيدة والإسلام وله هيمنة تامة على جميع موارد الدولة [1].

رغم إن السلطان العثماني لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود طبقة ارستقراطية ذات امتيازات فانه لم يكن في الواقع حاكما مطلقا إذ لم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية فقد كانت المراسيم السلطانية تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الأساسية للقانون الإسلامي أي القرآن والسنة والمذاهب الأربعة [2].

كانت المراسيم التي يصدرها السلاطين فيما يتعلق بكل المسائل الدينية والعلمانية التي لم تنص عليها المصادر الثلاثة الأساسية للقانون الإسلامي تسمى قانون نامه (كتاب القوانين) وقد وضع مُحَمَّد الفاتح (1451-1481) القواعد الأساسية _سياسيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا _التي قامت عليها الدولة العثمانية[3].

كان السلطان العثماني رأس الهرم في التنظيم العسكري والإداري ابتداء من السلطان عثمان(1288-1327) وحتى عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) وفي تلك الحقبة التي يطلق عليها عهد السلاطين الأقوياء، كان من عادة السلطان تعيين أبناءه حكاما على الولايات فاكتسب الأمراء بذلك خبرة في الأمور السياسية والعسكرية حتى إذا اعتلى أحدهم عرش السلطنة عرف كيف يسير بالدولة في طريق القوة والتوسع[4].

كانت سلطة السلطان مطلقة بالنسبة الى ألأملاك والأشخاص وان لم تمتد يد السلاطين الى مصادرة الأملاك المربوطة على الأوقاف الدينية كما كان السلطان وحده هو الذي يتمتع بسلطة منح كل ألوان التكريم والقيادة والمناصب ذات الألقاب الرفيعة ونزعها حين يشاء[5].

كان هناك كثير من ملامح الحياة العثمانية التي كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية ومنها الطوائف الدينية لغير المسلمين(الملل) وطوائف الحرب والمؤسسات والهيئات ،مما يدل على إن السلطان العثماني لم يكن يتمتع بالسلطة المطلقة فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة في الشؤون المحلية والمالية والإصلاحات والشرطة ،واتصف السلاطين العشرة الأوائل من السلطان عثمان إلى السلطان سليمان بالكفاءة والخبرة الإدارية والعسكرية نتيجة لتولي السلطان الحكم يتولى قيادة الجيش بنفسه وترأس جلسات الديوان الذي يبت في مختلف شؤون الدولة[6].

ألقاب السلطان :

كان السلطان هو السلطة المهيمنة على الجهاز السياسي العسكري والذي انبثق عن نظام الإقطاع فقد كان الأمراء العثمانيون أول تابعين إقطاعيين لسلاطين قونية السلاجقة ،ما إن تصدر أورخان (1327-1360)السيادة فضرب السكة باسمه وأمر بان يخطب باسمه على المنابر ،أما لقب (السلطان) الذي سبق للسلاجقة منذ الحروب الصليبية على الخصوص ،أن اصطنعوه بموافقة الخليفة

وبوصفهم حماة الإسلام فقد وفق بايزيد الأول(1389-1403) إلى الفوز به عن طريق الخليفة العباسي في القاهرة على الرغم من إن أسلافه حملوه بصفة رسمية [7].

عرف السلطان بعدة ألقاب منها السلطان الأعظم ،سلطان العالم ،فلك الزمان الدوار ،مدبر أمور الجمهور ،حاكم ربع المعمورة ،سلطان سلاطين العالم ،خاقان خواقين الزمان ،الملك المبارك الميمون ،ذو الحظ السعيد المؤيد والمظفر ذو الخدم والحشم المتلألئ المضيء، ملجأ السلاطين ،السلطان عالي الجاه ،ظل الله ،ماحي آثار الكفر والطغيان ،ناصب لواء الشرع في الآفاق ،باسط بساط الرأفة في العالمين على الإطلاق ،ولي الأيادي مفيض النعم ،بطل القروم ،خلاصة الطاف رب العالمين ،معز الدنيا والدين ،غياث الإسلام والمسلمين ، ناظم مناظم المقامين المعظمين سلطان العدل ملجأ أهل الدين ،،شمس العالم ،أمين الخلافة ،العظمى ،خادم الحرمين الشريفين ،وكان له لقب وظيفي (باد شاه) باد تعني تخت أو عرش وشاه تعني سيد أو صاحب وتعني السلطان أو الملك أو الحاكم وخاقان تعني السلطان الأعظم [8].

اهتم سلاطين الدولة العثمانية اهتماما عظيما بإبراز لقبين دينيين من بين ألقابهم العديدة إذ كان هذان اللقبان يضفيان صبغة دينية لها بريقها ووزنها في أرجاء العالم الإسلامي ،كان أولهما (حامي حمى الحرمين الشريفين) أو (خادم الحرمين الشريفين) وكان السلطان سليم الأول قد اتخذ هذا اللقب لنفسه بعد أن أرسل شريف مكة ابنه الى القاهرة ليبلغ السلطان سليم ولاءه واعترافه بالسيادة العثمانية منذ ذلك الوقت بهذا اللقب الديني أما اللقب الثاني فهو "الخليفة "وهناك اختلاف كبير بين الباحثين على تلقبه بين السلاطين العثمانيون وقد كان قسطنطين موراجيا دوسون أول من قال بتنازل الخليفة المتوكل عن لقبه للسلطان سليم العثماني على إن موراجيا دوسون لم يشر الى أي مصدر من المصادر التي تؤيد قوله كما أن المؤرخين الذين أرخوا للفتح العثماني لمصر لم يذكروا قول بتنازل الخليفة العباسي المتوكل رسميا عن لقبه للسلطان سليم الأول[9].

لذا علينا أن لا نعلق كثير من اهتمامنا على موضوع التنازل لان سلاطين آل عثمان تلقبوا بألقاب الخلافة قبل فتح مصر وبعدها أو منحوا تلك الألقاب من قبل معاصريهم .

فقد لقب أمير كرمانيا السلطان مراد الأول بعد فتح مدينة أدرنة عام 1360 واتخذها عاصمة للدولة العثمانية 1366بلقب "خليفة الله المختار " ولما فتح السلطان مُحَمَّد الفاتح أو الثاني (1451-1481) مدينة القسطنطينية 1453وجعلها عاصمة للدولة اتخذ لنفسه لقب "سلطان البريين والبحريين "وبعدما بسط السلطان سليم الأول (1512-1520) السيادة العثمانية على إقليم الحجاز وغدا هذا الإقليم ولاية عثمانية مضافاً إلى ألقابه لقباً جديداً اعتز به هو وخلفاؤه ، وكان هذا اللقب هو "حامي الحرمين الشريفين "وكان السلاطين يعلقون أهمية كبيرة على اللقب الأخير لأنه يؤكد ويدعم زعامتهم للعالم الإسلامي [10].

قد بدا اهتمام العثمانيين بهذا اللقب في القرن الثامن عشر واشتد حتى مطلع القرن التاسع عشر والعشرين واتخذوا من الخلافة وإحياء مجدها وسيلة لمقاومة ضغط الدول الأوربية الاستعمارية عليها وكان السلاطين يهددون بتحريك الرعايا المسلمين ضد حكومات الدول الأوربية عن طريق إعلان الجهاد ،وأصبح لرئيس الدولة العثمانية لقبان ،مدني (السلطان) وروحي (خليفة) إلى جانب ما تقدم فأن لقب (الغازي) قد دأب العثمانيون على التلقيب به وذلك اعتزاز منهم بالانتصارات التي حققوها على الأوربيين وقد عرف هذا اللقب عندهم منذ قيام دولتهم [11].

وراثة العرش :

كان التضامن بين أفراد الأسرة العثمانية الحاكمة على أتمه في مطلع عهد الدولة، وبلغ حداً أن الأمير علاء الدين وهو الأخ الأكبر للسلطان أورخان، آثر أخاه على نفسه وتنازل له عن السلطة مكتفياً بالوزارة، ثم ما لبث أن تحول ذلك التعاطف خلال الحقب اللاحقة من عمر الدولة إلى بغضاء، وما أشد ما تعرضت له الأسرة الحاكمة من قسوة ليس لها مثيل في تاريخ الأسر الحاكمة، فهذا السلطان يقتل ابنه، والآخر يقتل إخوته وأبناءهم ليكون عرشه في مأمن حتى أصبحت هذه العادة سنة تقليدية عندهم [12].

لم يكن هناك قانون ثابت وقواعد شرعية لتحديد مبدأ وراثة العرش ،فقط كان يشترط في السلطان الجديد أن يكون أحد الأمراء الذين ينتمون إلى الأسرة العثمانية دماً ونسباً، وكان من حق السلطان الحاكم أن يختار من يكون بعده سلطاناً من بين إخوته، وأبنائه دون أن يتقيد بأكبرهم عمراً، وإن هذه الحرية في اختيار ولي العهد كانت هي المنفذ الرئيس الذي نفذت من خلاله المؤامرات ضد الأمراء، وكانت زوجات السلاطين صاحبات الدور الكبير في تنفيذ هذه المؤامرات، إذ كانت كل زوجة ترغب في أن يكون ابنها وليًّا للعهد [13].

وقد كان من طبيعة سلاطين الدولة الأوائل أنهم دأبوا على تدريب أبنائهم على فن الحكم والإدارة، وذلك بتعينهم حكاماً على بعض الولايات المهمة، وجعل حياتهم في الولايات تشبه حياة السلاطين في العاصمة وإحاطتهم بوزراء يساعدونهم في مهامهم، لإبعادهم عن التدخل في شؤون الحكم وتخفيف أطماعهم على العرش، وكان لذلك الأمر دور مهم في ازدياد تطلعات أولئك الأبناء من أجل الوصول إلى الحكم، إذ إن كل واحد منهم كان يرى أنه أحق بالحكم من غيره، إذا ما تمكن من الوصول إلى العاصمة استانبول وسيطر على خزانة الدولة وكسب تأييد رجال الدين والانكشارية وكبار رجال الدولة بعد وفاة السلطان [14]، وجرت العادة على أن الابن الذي يوده السلطان أكثر من غيره يعينه في ولاية قريبة من عاصمة الدولة، في حين إن الابن الذي لا يرغب في أن يرثه من بعده يوليه ولاية بعيدة عن

العاصمة، فإذا وصلت الأنباء إلى الابن الأول بوفاة والده السلطان سارع بالوصول إلى العاصمة واستولى على العرش[15] .

إن الأسرة العثمانية الحاكمة، كانت تعاني تفككاً واضحاً في العلاقة بين أفرادها، في ظل حالة سادها عدم التآلف، ومن ثم شيوع مظاهر الفتن والتآمر بين أقرب المقربين طمعاً في الوصول إلى الحكم، وهناك أمثلة كثيرة توضح ذلك، إذ كانت أولى هذه الحالات خلال عهد السلطان مراد الأول (1359–1389م) حين رفض إخوته خليل وإبراهيم الاعتراف بسلطنة أخيهما, إذ ادَّعى إبراهيم أحقيته في السلطة كونه أكبر من أخيه مراد, في حين استند خليل إلى أمكانية حصوله على السلطة من خلال الدعم الخارجي الذي من الممكن أن يناله من والد زوجته الإمبراطور البيزنطي, إلا أن السلطان مراد تمكن من القضاء على أخويه لكنه استمر على النهج الذي ابتكره والده في تدريب أبنائه وتهيئتهم للإدارة والحكم وإرسالهم حكاما إلى الولايات وبذلك أبقى على أسباب الصراع على العرش العثماني قائمة[16].

مع اعتلاء السلطان بايزيد الأول (1389 – 1402م) عرش الدولة العثمانية أمر بقتل أخيه يعقوب, وبذلك يكون هذا السلطان أول من طبق مبدأ قتل الأخوة بعد أن ارتقى العرش , وتلك الحادثة أدت إلى انعكاسات سلبية على أبنائهم الذين أخذت تنتابهم نظرة الصراع من اجل البقاء فيما لو اعتلى أحد أخوتهم العرش[17]

ومع تولي السلطان مُحَمَّد الثاني عرش الدولة (1451 – 1481م)، أشار إلى أن الفتنة أشد من القتل، ومن أجل تدارك الفتن والمحافظة على وحدة الدولة وتماسكها، ودرءاً للفتن والمفاسد، وضع في (قانون نامه الفاتح)، مادة تخول السلطان الجديد الذي يتولى العرش قتل إخوته حفاظاً على الدولة من الفتن والصراعات وجعلها قانونا رسميا في الدولة وبعد وفاه السلطان مُحَمَّد الفاتح في 3 أيار 1481م استمرت تلك العادة خلال عهد السلاطين الذين جاءوا من بعده، وقد كانت أثارها كبيرة على بنية الدولة والمجتمع العثماني. [18]

ومع وصول السلطان سليمان القانوني إلى عرش الدولة في عام 1520م بدأ ذلك الصراع يأخذ منحى آخر, إذ زاد تدخل سيدات الفئة الأولى من حريم السلطان في تلك الظاهرة حفاظاً على أبنائهن, إذ إن وصول أمير إلى العرش ابن سيدة أخرى يعني قتل أبنائها, وبذلك شاركت والدات الأمراء بدور فعال في ذلك الصراع من خلال قيامهن بحبك المؤامرات وإثارة الدسائس والفتن في سبيل إيصال أبنائهن إلى الحكم[19].

الديوان :

كان للسلطان مجلس (الديوان الهمايوني) [20] يساعده في ادارة شؤون الدولة على الرغم من كونه مجرد مجلس استشاري والمكانة الأعلى بعد السلطان تتمثل في الصدر الأعظم (الوزير الأول) وشيخ الإسلام[21] والمفتي والثلاثة ينفذون أوامر السلطان وكان هناك وزراء ولكن دون أن يشكلوا مجلس وزراء ومنصب شيخ الإسلام والمفتي كان يتولاه الأحرار ، أما منصب الصدر الأعظم والوزراء فكانوا غالباً عبيداً تحرروا ،وكانت الإدارة المركزية في العاصمة استانبول وكذلك الولاة كانوا من أصول تركية[22]

كان الديوان بمثابة مجلس وزراء موسع ، وكان سلاطين الفترة الأولى يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته وفي عهد السلطان مُحَمَّد الثاني ترك السلطان هذه المهمة للصدر الأعظم على إن السيطرة الممكنة على الأقل من جانب السلطان على الشؤون المعالجة من جانب المجلس وقد جرى الحفاظ عليها والواقع انه قد جرى فتح نافذة ذات قضبان في حائط قاعة المداولات كانت تتيح للسلطان المستتر خلفها رؤية وسماع ما يدور[23]واستمر ذلك التقليد متبعا حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور بعض جلساته وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم والوزراء وكبار موظفي الدولة[24]

كان الديوان يؤدي في البداية دور محكمة عدالة عليا وكان بوسع كل فرد أو جماعه عرض الشكوى واستئناف قرارات القضاة المحليين أمامها ،وكان الديوان يجتمع أربع مرات في الأسبوع من السبت الى الثلاثاء وكان يضم الى جانب الصدر الأعظم وزراء القبة "قبة وزير ليري "إشارة الى القبة الصغيرة التي تعلو قاعة المجلس ،دون أن يكون لهؤلاء اختصاص محدد ،كذلك كان الاجتماع يضم المشرفين على الشؤون المالية وقاضي الجيش ورئيس المكتب ووالي روميليا[25]

كان الوزراء يعدون أهم دعائم الدولة ، وكان الصدر الأعظم أعلى مناصب الدولة (مدنية وعسكرية) وكان رجال القانون و(العلماء) يشغلون الدعامة الثانية وكان على رأس تنظيمهم قاضيا عسكريا في أوربا والأناضول وقد اشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي كان يتركز قي المسجد وما يلحق به من مدارس كما تولوا مناصب القضاء وحين ظهر منصب المفتي (شيخ الإسلام)أصبح أعلى رتبة ومكانة من قاضي ألعسكر[26]

ومن الفئات المهمة في الديوان أهل العلم الذين يشكلون أهم فروع الطبقة الحاكمة وكانوا ينحدرون في فئتين[27]:

1- الديوان الهمايوني المسؤول عن المراسلات والإدارة .

2- الخزانة السلطانية المسؤولة عن المالية والمحاسبة .

فضلا عن ذلك كان للديوان دور بروتوكولي فقد كان يجري المفاوضات مع السفراء الأجانب ويرعي استقبالاتهم الرسمية التي تتلوها بشكل دوري ،كما كان يجري تقديم رؤوس الخصوم او المتمردين الذين جرى إعدامهم وهو تقديم يتميز بالهيبة [28]

الصدر الأعظم:

لم يكن لمنصب الوزير في بادئ الأمر أكثر من كونه مستشار أول للسلطان وكان يسمى (بيرفان) او(بيرفانجي) وما لبث بحكم نمو الدولة العثمانية منصبا خطيرا تتعاظم أهميته مع الأيام والحق إن السلطان مُحَمَّد الثاني رفع منصب الوزير ومنحه مقاما عليا في الفقرة الأولى من القانون الذي وضعه للدولة (قانون نامه) حتى جعله وصيا فعليا على الدولة العثمانية ،وبذلك أبطل استخدام لفظة بيرفان ليحل محلها (أولو وزير)أي الوزير الأول أو (وزير معظم) أي الوزير الأعظم[29]يعد الصدر الأعظم الرجل الثاني في الدولة العثمانية، فهو المساعد الأول والمستشار الشخصي للسلطان، ومهمته إطاعة وتنفيذ أوامر وقرارات السلطان ونقلها إلى كبار موظفي الدولة، وتصدر عنه التعيينات ويحمل معه الختم السلطاني[30] ويعاونه أربعة أو ستة وزراء[31]

وكان يقود الجيش بدلاً عن السلطان عندما تدعوه الضرورة، ويمثل الصدر الأعظم أكبر سلطة تنفيذية، وقد أطلق عليه في بداية تأسيس الدولة الوزير الأول، ثم تطورت التسمية بعدها وأصبح الوزير الأعظم، ثم سمي لاحقاً الصدر الأعظم[32]

كان الوزير الأعظم (الصدر ألأعظم) يحمل الخاتم السلطاني رمزاً لقوته[33] ، كما كان في بعض الأحيان يقوم بواجب القائد العام على رأس الجيش في الحملات والحروب عندما لا يشترك السلطان بنفسه في الحملة وكان يمنح لقب (سردار أكرم) القائد الأعلى ويترأس الديوان في حالة غياب الصدر الأعظم وزيران وأحيانا يعين وكيلا لرئيس الوزراء (الصدر الأعظم) في حالة غيابه مدة طويلة يسمى "صدارت قائمقامي "ويختار من بين الوزراء ويكون الأول أو الثاني من وزراء القبة الذي يجلسون حسب تسلسل قدمهم على يمين الصدر ألأعظم[34]

ومن الناحية البروتوكولية فأن الصدر الأعظم هو الشخصية الثانية في الدولة وكان من واجباته نظام التشريعات الخاص بالبلاط فكان يصرف فيها الشؤون الجارية وهو يصدر الأحكام باسم السلطان ويرأس كل يوم جمعه ديوانا خاصا معينا في الأمور المتصلة بالشريعة[35]

كما انه مسؤول عن النظام في العاصمة فانه يعقد كل يوم أربعاء ديواناً مخصصاً للشؤون البلدية لاسطنبول وكل يوم جمعه يقوم بجولته عبر أسواق المدينة وفي أعقاب انقطاع السلطان عن حياة القصر مع ازدياد مسؤوليات الصدر الأعظم أصبح للأخير مقر خاص عرف بالباب العالي حيث تولى إدارة شؤون الدولة العامة التي كانت تدار قبلاً من قصر السلطان ولم يكن الباب العالي مجرد سكن للصدر الأعظم وخدمه وحرسه ،بل كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهامهم ما عدا الشؤون المالية ويمكن القول إن الباب العالي هو مقر الحكومة المركزية للدولة العثمانية ،وقد بلغ من شهرة الباب العالي أن أشيع خطأ انه هو مقر السلطان وان أوامر الباب العالي تعني أوامر السلطان[36]

رغم ذلك كانت هناك حدودا فرضت على سلطة الصدر الأعظم لمنعها من التعارض مع سلطة السلطان فالصدر الأعظم [37]:

1- ليس ملزم فقط بالتشاور مع الوزراء الآخرين حول القرارات الهامة ، بل إن بعض القطاعات نقلت من سيطرته ، فهو لا يملك سلطة على الخدمات الداخلية للقصر المتصلة برئيس الخصيان .

2- لا يملك سلطة على مجموع العلماء الذين يتولى السلطان بشكل مباشر تعيين الأعلى مكانة بينهم وينطبق الشيء نفسه على أغا الانكشارية وعن المسؤول عن الشؤون المالية.

كان شاغلو منصب الصدر الأعظم تصيب مكانتهم بضعف أساسي في بعض الأحيان وقد اتبع سليمان إلى حد بعيد المبدأ الذي سنه مُحَمَّد الثاني والذي يتمثل في تخويل الصدارة العظمى لعبيده ذوي الأصل المسيحي ويدخل في هذه الفئة سبعة من التسعة الذين تولوا منصب الصدارة العظمى في عهده وهم على التوالي كل من (إبراهيم ، إياس ، لطفي ، قره احمد ،رستم ،سميز، علي ،مُحَمَّد صوقللي) ، أما مُحَمَّد بيري الذي عينه سليم الأول فقد كان من أحفاد ،حد العلماء كان السلطان يعينهم ويعزلهم حيث يشاء وإذا ما أصبحت قوتهم زائدة عن الحد فإن العاهل يمحو التهديد بإعدامهم[38] .

حول السلطان سليمان القانوني إلى إبراهيم باشا[39]جزءا هاما من سلطته الخاصة كسلطان وذلك في الفرمان الذي رفعه الى منصب الصدارة العظمى ، كما زوجه أختهٰ ولكن الصراع العائلي في السنوات الأخيرة من عهد السلطان سليمان ، أضعف مكانة الصدر الأعظم ، فقد اتهم بأنه طامع في العرش العثماني وهذه التهمة لم يقم عليها برهان ، ومن ثم وجد مقتولاً في مضجعه في السرايا التي كانت ملاصقة لسرايا السلطان ، وكان للصدور العظام الذين أعقبوا إبراهيم لم يتمتعوا بما تمتع به باستثناء "مُحَمَّد صوقللي باشا "، إذ وفق بإنماء ثروته ومضاعفتها عن طريق الرشوة إذ كان يسند المناصب الشاغرة بالوفاء إلى من يمهرها بالثمن الأعلى كما انه كان يقبل الهدايا والهبات من الدول الأجنبية ،ومن الطبيعي أن يكون هذا المثال الخبيث يضربه أصحاب المناصب العليا في الدولة العثمانية أسوء الأثر في الإدارة كلها ومن ذلك اليوم الذي قتل فيه صوقللي 1579 فقد هذا المنصب ما كان له شأن عظيم وأهمية بالغة وليس أدنى شك إن النتائج الهدامة عن نظام الحريم كانت مسؤولة عن هذا[40].

اشتهر من الصدور العظام أفراد أسرة كوبرلي الذين احتكروا الصدارة العظمى في النصف الثاني من القرن السابع عشر وأعادوا إلى الدولة العثمانية بعض هيبتها[41].

شيخ الإسلام:

إن الدولة العثمانية دولة دينية ،لأن الأحكام في الدولة كانت تستند إلى الشريعة الإسلامية من جهة، ومكانة الهيئة الإسلامية من جهة أخرى[42] ، ولأن رعايا الدولة غير المسلمين(أهل الذمة) فكانوا يخضعون لنظام الملل الذي يقسمهم على أساس المذهب الديني أو "الملة " وكان لكل ملة رئيس ديني يحكم في قضايا الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق والإرث) دون تدخل من جانب الدولة التي كانت تكفل لكل ملة حرية ممارسة شعائرها الدينية[43] فالدولة العثمانية دولة دينية لأنه كان على الهيئة الإسلامية وضع معترف به في الدولة وهو وإن كان أعلى مرتبة من وضع الأرقاء أو العبيد [44] .

كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية تلتزم بالشريعة الإسلامية في الشؤون الشرعية قضاء وإفتاء ،وكان السلطان يعين شيخ الإسلام باعتباره رئيس القضاة الشرعي[45]، كانت هناك مناصب دينية أخرى كقاضي العسكر وأمين الفتوى،ويقوم أصحابها بدور فعال في شؤون الدولة لان ألسلاطين يستشيرونهم في كثير من الأمور ،ويحاولون تدعيم أعمالهم وتبرير تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من علماء الدين هؤلاء[46] كان المفتي يصدر فتوى تجيز الحروب التي تخوضها الدولة دفاعا او هجوما ،وعقد ألصلح وغير ذلك من الأحداث الجسام التي واجهتها الدولة عبر تاريخها الطويل ،وكانت الدولة تهتم اهتمام بالغ بنشر التعبئة الروحية بين أفراد القوات المسلحة وإثارة عاطفتهم الدينية وصولاً إلى تهيئة الجنود روحيا قبل خوض المعارك[47].

كان شيخ الإسلام في النظام العثماني موظفاً كبيراً في الدولة وهو الموظف الثاني بعد الصدر الأعظم وكان يلقب بلقب "أفندي "وكان واجبه الأصلي الإفتاء[48]

بقيت مرجعية الإفتاء متحررة من اسر مؤسسات السلطة الحاكمة طوال المرحلة الممتدة ما بين نشأة الدولة العثمانية وحتى النصف الأول من القرن الخامس عشر فقد كانت السلطة أبان تلك المرحلة تستفتي فيما يعترضها من مسائل شرعية جمهرة العلماء وبموازنة السلطة الناشئة التي حكمت مع شريحة العلماء كانت مؤسسات الدولة تنمو وتترسخ موفرة إحدى شروط استيعاب وتقنين أنشطة الإفتاء داخل مدارها لقد وجد هذا التحول تعبيره التاريخي عبر استحداث السلطة لمنصب المفتي الأكبر[49].

يتفق أغلب الدارسين لنشأة هذا المنصب داخل مؤسسات السلطة أن "**شمس الدين فناري** (1351-1451)"، هو أول رجل يحمل لقب المفتي الأكبر ،لقد نشأ ذلك العالم العارف في بيئة ثقافة صوفية ورغم قبوله بهذا المنصب إلا أنه بقي في نمط عيشه ومواقفه أميناً لوضعه السابق على قبوله لمنصب المفتي الأكبر ،كانت طريقة حياته شبيهه بحياة الدراويش ،وقد أدت مواقف وممارسات الملا فناري لاحقا الى اختلافه مع السلطان بايزيد واعتزاله لمنصب المفتي الأكبر وإذ كان الملا فناري أول من قبل ذلك المنصب فانه أول من اعتزله[50]

إن استحداث منصب المفتي الأكبر داخل متن السلطة ،لم يترتب عليه في تلك الحقبة انتقاصاً من قيمة العلماء الآخرين وحقهم الثابت في ممارسة الفتوى التي استمرت حتى مطلع النصف الثاني من القرن

السادس عشر[51] ، إذ كان للقائمين على إصدار الفتاوى مكانة ونفوذ ملحوظين مستمدين من سلطتهم الفكرية والروحية وحدها فهم لا ينتمون إلى أي جهاز من أجهزة الدولة التي كانوا يحتفظون في علاقتهم بها ،خلافا لذلك باستقلالهم (إنهم لا يجتمعون في الديوان) لهذا السبب ترافقت سياسة استحداث منصب الإفتاء داخل مباني السلطة[52].

مع جملة من السياسات القسرية ،التي تراكمت على مدى تاريخي طويل يمتد من عهد السلطان با يزيد الأول (1389-1403) حتى عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) والتي سمحت أخيرا بعد قرن ونصف من الزمان ،بتثبيت وضعية مركز الإفتاء داخل مؤسسات السلطة[53]

جاء في قانون مُحَّد الفاتح إن شيخ الإسلام هو رئيس العلماء وكذلك معلم السلطان، غير إن الصدر الأعظم كان أرقى منهما من حيث الوظيفة ، إلا أن المفتي ومعلم السلطان كانا أرقى مرتبة من الوزراء ويتقدمانهم ، هذا التصور القانوني الذي وضعه مُحَّد الفاتح كان يعكس رؤية السلطان لموقع ألمفتي الأكبر ،إلا انه لا يحيط بواقع المسألة فقد كان مفتيه العالم (احمد الكوراني) الذي كان يعين القضاة دون الرجوع الى السلطان ،كما فرض عليه إعادة (محي الدين ابن الخطيب) وهو من أول المدرسين في المدارس الثمان، الى التعليم بعد أن كان قد عزل ،أضيف الى ذلك مآثر عن انه كان يخاطب السلطان باسمه دون ألقاب وإذا لقي السلطان يسلم عليه دون أن ينحني له ويصافحه ولا يقبل يديه ، كذلك مواقف المفتي رنبلي علي جمالي(1503-1526) الذي أجبر السلطان سليم الأول (1512-1520) على التخلي عن توجهه والدولة في مراحل قوتها، لتحويل كنائس السلطنة الى مساجد[54]

لقد ظل موقع شيخ الإسلام حتى عهد سليمان القانوني عرضة للتجاذب بين السلطة وبين المفتين الذين حافظوا وهم داخل السلطة على الروحية العامة التي كانت تحكم المدارات العلمية والاجتماعية التي أتوا منها .

تمثل مرحلة سليمان القانوني حدا فاصلا بين المراحل السابقة والمراحل لتي تلتها ،ففي سليمان القانوني استطاعت السلطة بعد مخاض تاريخي طويل أن تنجح في تثبيت ألمرتكزات النهائية لمؤسسة شيخ الإسلام داخل مباني السلطة على غير صعيد ،وذلك على يد المفتي الشهير (أبو السعود أفندي)(1545-1574) فتحول مركز الإفتاء الى مؤسسة متعددة الوظائف[55]

فقد أنيط إلى جانب وظيفة الإفتاء مهام تعيين وإقالة أعضاء طبقة العلماء ،التي كانت سابقا من صلاحيات قاضي العسكر ثم أضيف إليها وظيفة تعيين شيخي الطريقة المولوية والبكتاشية وفي القرن التالي أضحى تعيين القضاة من صلاحيات شيخ الإسلام بعد أن كانت من صلاحيات الصدر الأعظم[56] .

كما أن القرارات السياسية الكبرى كانت منذ ذلك الحين خاضعة بصورة منتظمة لموافقه شيخ الاسلام وكان السلطان ينتظر من هذا الوجيه الذي يعينه ويعزله على هواه ،سيطرة صارمة على نقاء

عقيدة العلماء والسكان المسلمين بوجه عام كما كان ينتظر منه تأمينا دينيا لقراراته وفي المقابل كان بإمكان هذا السلاح أن يرتد ضده[57].

أهم الأعمال التي كان يقوم بها شيخ الإسلام :

كانت المهمة الأولى لرئيس المكتب (نيشانجي أو توقيعي)هي ختم القرارات الرسمية بالطغراء (المسماة أيضا النيشان أو بالتوقيع) والتي تكسبها الشرعية ،وقد كلف السلطان سليمان نيشانجييه بمهمة أولى تتمثل في الاعتناء بتدوين كل تشريعات الدولة وكان أشهرهم (مصطفى جلال زادة) الشهير بلقب كوجانيشانجي (النيشانجي الأكبر)(1534-1556)الذي تميز بمهمة التدوين إلى جانب تميزه كمؤرخ وشاعر واليه يرجع الفضل في بلورة الصيغ البروتوكولية وتحرير رسائل السلطان الهامة فتميز ببداعة الأسلوب وسمو الفكر وهكذا فمن منظور الزمن يظهر كوجا نيشانجي احد المعاونين الرئيسين للسلطان سليمان القانوني ،وكانت للنيشانجي سلطة على دار المحفوظات (دفتر خانة)وعلى أمين السجلات (دفتر أميني) الذي كان مسؤولاً عنها كما كان يوجه مسؤول خدمات مكتب الديوان الذي يحمل لقب "رئيس الأمناء " أو (رئيس الكتاب) كما كانت إيرادات وإنفاقات الدولة تحت رقابة مشرفين على الشؤون المالية (دفتر دار)[58].

كان وضع شيخ الإسلام استثنائيًا إلى درجة على الرغم من أنه لم يكن عضواً في الديوان الهمايوني إلا أن معاونيه الاثنين قاضي روملي والأناضول هما عضوين في الحكومة ، كان شيخ الإسلام يجمع شخصيًا في مقامه الذي يسمى (دار المشيخة) مجلساً يتداول فيه اقتراحات تعيين قضاة العسكر ، وتعيينات المدرسين التي ترد من شيخ الإسلام شخصيًا ،وترسل إلى الصدر الأعظم للتصديق عليها بعد تدقيق وتصديق شيخ الإسلام عليها ولا يجوز لشيخ الإسلام أن يجري تعيينات مهمة داخل صنف العلمية ما لم يصدق عليها الصدر الأعظم وذلك لئلا تكون الدولة مخلوقاً غريباً ذا رأسين وحتى يكون هناك مرجع واحد فقط[59].

أسلوب اختيار شيخ الإسلام:

رافق التحول في وضعية مركز شيخ الإسلام ،الذي غدا احد المؤسسات السياسية المركزية المؤمنة للعديد من الوظائف التشريعية والقضائية والتعليمية والإدارية ،التي تحتاجها الدولة مع إرساء أسلوب جديد في اختيار شيخ الإسلام ،فبعد أن كان مركز الإفتاء يتبوؤه احد العلماء المشهورين وذلك حتى القرن السادس عشر أضحى ذلك الاختيار يتم من بين قضاة العسكر وذلك التحول ينطوي على دلالته الواضحة باعتبار إن قاضي العسكر يكون قد أمضى فترة اختبار طويلة داخل مؤسسات السلطة وهي فترة كفيلة بتثبيت عملية اندماجه داخل هذه المؤسسات كذلك فيما يتعلق بإقالة شيخ الإسلام من منصبه ففي المراحل السابقة على عهد القانوني كان الاتجاه الغالب بقاء شيخ الإسلام في منصبه حتى الوفاة ،أما في المراحل التالية فشهد تراجع لصالح سياسة جديدة قوامها تغيير متسارع لشيوخ الإسلام

كذلك الأمر بما يملكه شيخ الإسلام من حصانة سياسية بقيت ثابتة حتى القرن السادس عشر لتفسح المجال أمام سياسات الإعفاء والإبعاد والقتل(60).

بعد مخاض تاريخي طويل ومتعرج اكتنفته صراعات وتجاذبات حادة استطاعت السلطة أن تبني مؤسساتها الدينية الخاصة "التي غدت جزءاً لا يتجزأ من متواليات أبنية السلطة السياسية "فالهيئة الإسلامية الحاكمة "تمثل إحدى مرتكزات بنيان السلطة التي تنهض بوظائف وادوار تغطي شتى جوانب هذا البنيان أضف الى ذلك ما يترتب على تلك الوضعية من امتلاك امتيازات عديدة تبدأ بالإعفاء الضريبي وعدم مصادرة الممتلكات لتصل الى حدود المشاركة في غنائم السلطة المتعددة الأوجه (61).

اضمحلال دور شيخ الإسلام :

بعد أن دخل مركز شيخ الإسلام ضمن أنظمة الحكم في السلطنة العثمانية غدا باستطاعته أن يستثمر ما تتيحه السلطة من إمكانيات ووسائل فعالة بغية حيازة الثروات وتوريث المناصب والمشاركة الفعالة في الصراع على النفوذ السياسي داخل مباني السلطة وبالتالي الانخراط في معادلة مركز القوى المختلفة داخل مجال حقل السلطة لقد أدت هذه الوضعية الى ضمور شرعية هذا المركز سواء في نظر مراكز القوى الأخرى أو في نظر قوى المجتمع المختلفة ففي منتصف القرن السابع عشر 1655ثارت الانكشارية والسباهي مطالبين بعزل وإعدام شيخ الإسلام ولم تتم عملية الإعدام بسبب تدخل نقيب الأشراف وفي مطلع القرن الثامن عشر 1703حصلت انتفاضة شعبية في استانبول ضد شيخ الإسلام لاحتكاره الوظائف العليا لعائلته، وقد أدت تلك الانتفاضة إلى عزل شيخ الإسلام ومن ثم إعدامه(62).

إن سياق تفكك وتفسخ الهيئة الإسلامية الحاكمة أحالها من مركز مقوم وموجه لسياسات السلطة الى احد نقاط ضعفها القاتلة الأمر الذي جعل منها موضوعاً ينبغي إصلاحه والتصدي لسلبياته المختلفة ، فقد جاء في الرسالة الإصلاحية (لقوجي بيك) إلى السلطان مراد الرابع 1630جملة من التنبيهات الكاشفة لوضعية هذه المؤسسة وما يخترقها من نقاط اختلال متعددة الأوجه وعلى العموم تم إلغاء منصب شيخ الإسلام عندما آلت السلطة إلى جماعة الاتحاد والترقي في أعقاب انقلاب عام 1908 (63).

الخاتمة :

- تميزت الدولة العثمانية بعدة خصائص من أهمها ، أنها كانت دولة عسكرية لأن أغلب رعاياها كان مدرباً للحرب مطواعاً للسلاطين ، ونظر إلى الحرب بأنها واجبه الأول واستأثر الجيش بالمكانة الأولى من عناية السلاطين وجعلت الدولة للجيش وظيفتين هما الحرب والحكم ، وشغل العسكريون المناصب العسكرية والمسؤوليات الحكومية في الدولة .
- كان الرئيس الأعلى للدولة العثمانية هو (السلطان) وهو القوة المؤثرة الأولى سياسيًّا وعسكريًّا وقد عرف بلقب خنكار ، أي صاحب الحظ السعيد، كما عرف بلقب باد شاه، ويعني الحاكم الأعلى ،كان السلطان يتمتع بسلطات واسعة مطلقة فهو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية ورئيس الهيئة الحاكمة.
- عرف السلطان بعدة ألقاب منها السلطان الأعظم ، سلطان العالم ، فلك الزمان الدوار ، مدبر أمور الجمهور ، حاكم ربع المعمورة ،سلطان سلاطين العالم ، خاقان خواقين الزمان ، الملك المبارك الميمون ،ذو الحظ السعيد المؤيد والمظفر ذو الخدم والحشم المتلألئ المضيء، ملجأ السلاطين ،السلطان عالي الجاه ، ظل الله ، ماحي آثار الكفر والطغيان ،ناصب لواء الشرع في الآفاق ،باسط بساط الرأفة في العالمين على الإطلاق ، ولي الأيادي مفيض النعم ،بطل القروم ،خلاصة الطاف رب العالمين ،معز الدنيا والدين ،غياث الإسلام والمسلمين.
- لم يكن هناك قانون ثابت وقواعد شرعية لتحديد مبدأ وراثة العرش ، فقد كان يشترط في السلطان الجديد أن يكون أحد الأمراء الذين ينتمون إلى الأسرة العثمانية دماً ونسباً، وكان من حق السلطان الحاكم أن يختار من يكون بعده سلطاناً من بين إخوته، وأبنائه دون أن يتقيد بأكبرهم عمراً، وإن هذه الحرية في اختيار ولي العهد كانت هي المنفذ الرئيس الذي نفذت من خلاله المؤامرات ضد الأمراء.
- يعد الصدر الأعظم الرجل الثاني في الدولة العثمانية، فهو المساعد الأول والمستشار الشخصي للسلطان، ومهمته إطاعة وتنفيذ أوامر وقرارات السلطان ونقلها إلى كبار موظفي الدولة، وتصدر عنه التعيينات ويحمل معه الختم السلطاني.
- كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية تلتزم بالشريعة الإسلامية في الشؤون الشرعية قضاءً وإفتاءً . وكان السلطان يعين شيخ الإسلام باعتباره رئيس القضاة الشرعي.
- كان شيخ الإسلام في النظام العثماني موظفاً كبيراً في الدولة وهو الموظف الثاني بعد الصدر الأعظم وكان يلقب بلقب "أفندي "وكان واجبه الأصلي الإفتاء.
- بعد أن دخل مركز شيخ الإسلام منطقة السلطة غدا باستطاعته أن يستثمر ما تتيحه السلطة من إمكانيات ووسائل فعالة بغية حيازة الثروات وتوريث المناصب والمشاركة الفعالة في الصراع على النفوذ السياسي داخل مباني السلطة وبالتالي الانخراط في معادلة مركز القوى المختلفة داخل مجال حقل

السلطة لقد أدت هذه الوضعية الى ضمور شرعية هذا المركز سواء في نظر مراكز القوى الأخرى أو في نظر قوى المجتمع المختلفة.

الهوامش والمصادر :

(1)مُحَمَّد فريد بك المحامي ،تاريخ الدولة العليه العثمانية ، دار الجيل بيروت ،1977،ص304

(2)اسماعيل احمد ياغي ،الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ،ط1، 1996،ص78-79

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2, دار الشروق، بيروت، 1993، ص106.

(4)نزار قازان ،سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية ،بيروت ،1992 ،ص9.

(5)احمد عبد الرحيم ،المصدر السابق ،ص107

(6)احمد اسماعيل ياغي ،الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ،ص79

(7)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي،الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ،ج1،القاهرة ،1992،ص65-66

(8)مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية – دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات) 1517 – 1924م، منشورات دار غريب، القاهرة، 2000،ص18ا.

(9) مصطفى بركات، المصدر السابق ،ص26.

(10)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ،المصدر السابق،ص65.

(11) المصدر نفسه،ص76.

(12)مُحَمَّد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها، د.ط، 1954م، ج2، ص15.

(13)خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة مُحَمَّد الأرناؤط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002،ص59.

(14)جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي، مصر، 1989،ص573.

(15)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ،المصدر السابق ،ص348.

(16)مُحَمَّد جميل بيهم،المصدر السابق ،ص ،19.

(17)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ،المصدر السابق ،349.

(18)جلال يحيى، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر،المصدر السابق، ص572.

(19)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ،المصدر السابق ،349.

(20)الديوان الهمايوني: بمثابة مجلس وزراء موسع، كان سلاطين الحقبة الأولى يترأسونه، وقد كان يعقد في أوقات معينة لسماع شكاوى الرعية، ويعد بمثابة محكمة عليا, وأعلى جهاز في الدولة العثمانية، ويطلق عليه اسم الديوان الهمايوني، أما مكان انعقاده فكان داخل البلاط السلطاني: ؛ جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص574 – 583 .

(21)شيخ الإسلام: كلمة شيخ تعني سيد القوم أو رئيس القبيلة، بعدها أصبحت تستعمل للرجل الذي يتولى مركزاً دينياً مثل أصحاب الطرق الدينية، وأول ظهور لهذا المصطلح كلقب شرف كان في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي: وجيه كوثراني، القفيه والسلطان، بيروت، 1989، ص81 - 82.

(22)عبد العزيز سلمان نوار، التاريخ الحديث الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون, الفرس، مسلموا الهند, دار النهضة العربية، بيروت، ،1973،ص127.

(23)روبير مانتران ،المصدر السابق،ج1 ،ص276.

(25)المصدر نفسه ،ص276-277.

(26)إسماعيل احمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث ،المصدر السابق،ص71.

(27)احمد عبد الرحيم مصطفى ،المصدر السابق ،ص115.

(28)روبير مانتران ،ترجمة بشير السباعي ،تاريخ الدولة العثمانية ،ص277.

(29)كارول بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، منشورات دار العلم للملايين، بيروت, 1968،ص233.

(30)إن أعظم امتياز ظفر به الصدر الأعظم هو حق حمل الختم السلطاني، فقد كان للسلطان العثماني ثلاثة أختام مختلفة الحجم من الزمرد، الأول يحمله السلطان ويناوله إلى كاتب سره عند الحاجة، والثاني في عهدة فرمانة الحريم، والثالث ويسمى بخاتم الدولة في عهدة الصدر الأعظم، ويحمله في طيات صدره ليل نهار، ويقوم السلطان شخصياً عند تولية الصدر الأعظم بتقديم الخاتم له، وعند عزله يوفر موظف لسحبه، ويُعَدّ بمثابة أمر سلطاني بإقالته من منصبه. للمزيد ينظر: عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي، المصدر السابق، ج1، ص260 – 261.

(31)كان عدد الوزراء خلال عهد السلطان بايزيد الأول ثلاثة , ثم ارتفع الى أربعة خلال عهد السلطان مراد الثاني , ثم وصل الى سبعة وزراء خلال عهد السلطان سليمان القانوني. للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد خالد خضر ، منصب الصدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التنظيمات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2009،ص19.

(32)إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي الحديث، ص69.

(33)روبير مانتران ،المصدر السابق،ج1 ،ص276.

(34)يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان مُحَمَّد سلمان، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، 1988 ،ص336.

(35) روبير مانتران ،المصدر السابق،ج1،ص278.

(36)إسماعيل احمد ياغي ،الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي ،المصدر السابق ،ص80

(37) روبير مانتران ،المصدر السابق،ج1،ص279.

(38) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ،المصدر السابق،ص 80.

(39)إبراهيم باشا: ولد عام 1493م من أبوين نصرانيين، وهو يوناني الأصل كان ابناً لأحد البحارة وقع في إحدى الرحلات البحرية أسيراً بيد رياس البحر الأتراك وصف بالجمال والذكاء البارع، باعه القراصنة إلى امرأة أرملة في مغنيسيا, اعتنت بتربيته، وتعلم إلى جانب التركية اللغة العربية والفارسية، قدم إلى الأمير سليمان بن السلطان سليم كأحد الأرقاء فأدخله في خدمة (السراي الهمايوني)، عينه (خاص اودة باشي) أي مسؤول الغرفة الخاصة، كان سن إبراهيم مقارباً إلى سن السلطان فأصبحت بينهما علاقة صداقة قوية، تولى منصب الصدر الأعظم بناءً على رغبة السلطان: احمد عبد الرحيم مصطفى، السلطانة الروسية في البلاط العثماني، ص91 ؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة إبراهيم، مجلد 10، ص45 – 47.

(40)كارل بروكلمان ، المصدر السابق،ص474.

(41)إسماعيل احمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الإسلامي ،ص 70.

(42)مُحَمَّد كمال الدسوقي ،الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ،القاهرة ،1976،ص13.

(43)نزار قازان ،المصدر السابق ،ص13.

(44)عمر عبد العزيز عمر ،محاضرات في تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث ،دار المعرفة ،بلا.ت ،ص39.

(45)جميل بيضون،شحادة الناطور،علي عكاشه ،تاريخ العرب الحديث ،ط1،اربد ،1991،ص59.

(46)احمد طربين ،تاريخ المشرق العربي المعاصر ،دمشق ،1986،ص10.

(47)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ،الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ،المصدر السابق، ص54.

(48) يلمازازتونا،المصدر السابق ،ص 472-476.

(49) مُحَمَّد كمال الدسوقي ،الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ،القاهرة ،1976،ص13.

(50)نزار قازان ،المصدر السابق ،ص17.

(51)حسن الضيقة ،الدولة العثمانية الثقافة المجتمع السلطة ،ط1،بيروت ،1997،ص117.

(52)روبير مانتران ،المصدر السابق،ج1 ،ص281.

(53)حسن الضيقة ،المصدر السابق ،ص119.

(54)المصدر نفسه ،122

(55)وجيه كوثراني ،الفقيه والسلطان ،المصدر السابق،ص86.

(56)حسن الضيقة ،المصدر السابق ،ص122.

(57) روبير مانتران ،المصدر السابق ،ج1، ص282.

(58)خالد زيادة ،اكتشاف التقدم الأوربي ،دار الطليعة ،بيروت ،1981،ص23.

(59)يلماز اوزتونا،المصدر السابق ،474.

(60)حسن الضيقة، الدولة العثمانية المجتمع والسلطة، ص123-124.

(61)عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي، المصدر السابق ،ص452

(62)حسن الضيقة ، المصدر السابق،ص127 .

(63)خالد زياده المصدر السابق، ص24.